جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة البصرة / كلية التربية للعلوم الانسانية
قسم الجغرافيا / الدراسات العليا
الدكتوراه / دراسات في الاقتصاد الصناعي

اثار حرب الخليج الثانية على الاقتصاد العراقي

مدرس المادة أستاذ جغرافية الصناعية

د: فارس مهدي محمد

أعداد طالبة الدكتوراه : رغد عبدالله نجم

2026 – 2025

تدهور الاقتصاد العراقي

ويمكن بسهولة تقدير مدى تدهور الاقتصاد العراقي عقب حرب الخليج الثانية 1991 وطوال سنوات الحصار الـ 12 من خلال النظر إلى وضع الدينار العراقي، فقد شهدت هذه العملة هبوطا حادا في سوق تبادل العملات حتى أصبح الدولار الأميركي الواحد يساوي أكثر من 2000 دينار.

وأدى هذا الهبوط الحاد في قيمة العملة وشح المعروض من النقد الأجنبي اللازم لعمليات الاستيراد المسموح بها إلى زيادة الأسعار. واستنادا إلى الأرقام التي قدمها صندوق السكان التابع للأمم المتحدة فإن الدخل الفردي السنوي انخفض من 3416 دولارا عام 1984 إلى 1500 دولار في عام 1991 ثم انخفض إلى حوالي 36 دولارا فقط في العام خلال الفترة الحالية.

وباستثناء الفلاحيين الذين يمثلون حوالي 21% من مجموع الشعب العراقي وأغنياء المناطق الحضرية وهؤلاء تتراوح نسبتهم بين 7 – 9% فإن قرابة 70% من السكان يعيشون في عوز وفقر كبيرين. حيث أصبح متوسط دخل الفرد في محافظات الوسط والجنوب ما بين 5 – 6 آلاف دينار.

ويشير برنامج الغذاء العالمي إلى أن معدل أسعار السلع الأساسية في المحال ارتفع في يوليو/تموز عام 1995 على سبيل المثال بمعدل 850 مرة مما كان عليه الوضع عام 1990.

وقد أثر تدهور الاقتصاد بسبب حرب الخليج الثانية وما أعقبها من حصار تجاوز العقد من الزمن على النسيج الاجتماعي العراقي وبرزت مظاهر متعددة لحالات الفقر هذه فالكثير من العراقيين تدهور بهم الحال حتى اضطروا إلى بيع محتويات منازلهم وممتلكاتهم الشخصية.

كذلك فإن البطالة التي تزيد أعدادها عن أربعة ملايين عاطل وتوقف حوالي 80% من المعامل والمنشآت الصناعية وانخفاض الرواتب والأجور أجبرت العراقيين ذوي المستويات التعليمية

العالية مثل الأطباء والمهندسين والمعلمين إلى الهجرة خارج البلاد أو العمل في مهن وحرف مختلفة مثل بيع السجائر أو قيادة سيارات الأجرة أو العمل كحراس أمن بأجور زهيدة.

الحصار على العراق

الحصار الدولي على العراق هو الحصار الذي نتج عن قرار الأمم المتحدة رقم 661 الذي صدر في يوم 6 آب أغسطس 1990 (نتيجة إلى الغزو العراقي للكويت، ونص على إقرار عقوبات اقتصادية خانقة على العراق لتجبر قيادته آنذاك على الانسحاب الفوري من الكويت.

اعتمد العراق أثناء فترة الحصار اعتمادا كبيرا على برنامج النفط مقابل الغذاء الذي بدأ تطبيقه في عام 1996 وساهمت برفع جزئي لمعاناة المواطن العراقي، استمر هذا البرنامج لسدة دورات فترة كل منها كانت 6 أشهر حيث سمح للعراق ببيع جزء من نفطه لشراء المواد الغذائية والمستلزمات الطبية ومواد يمكن استعمالها في إعادة بناء جزئي لمرافق الخدمات في العراق وقد اكتشف لاحقا أن هذا البرنامج عانى كثيرا من مشاكل الفساد الإداري حيث تورط موظفون كبار من الأمم المتحدة في قضايا رشوات واختلاس كانت نتيجتها وصول جزء بسيط من هذه الأموال إلى المواطن العراقي البسيط .

في ظل الاحتلال الأميركي للعراق

إن المحتل هو الذي يضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية وينفذها بناء لمصالحه، وضمن رؤيته لمنطقة الشرق الأوسط، في إطار الإستراتيجية الشاملة الأميركية. وتشكل السياسة الاقتصادية أحد الأركان الثلاثة المتساندة والمتشابكة للسياسة الأميركية، ذات الأهداف المحددة في العراق، والمحكومة بالرؤية الإستراتيجية للوطن العربي وبعض الدول الإسلامية التي تشكل ساحة عمل واحدة لمخطط أميركي شامل. والأركان الثلاثة للسياسة الأميركية، كما حددها "مركز واشنطن

لسياسات الشرق الأدنى" هي: أولا، الركن الأمني العسكري؛ ثانيا، الركن الاقتصادي السياسي الاجتماعي؛ ثالثا، الصلح العربي الإسرائيلي(1). أي إن السياسة الاقتصادية الاجتماعية التي تمارسها أميركا في العراق، هي في خدمة الأمن الأميركي بمعناه الواسع، ولإبقاء الهيمنة والتفوق الإسرائيلي المطلق في الشرق الأوسط.

وقد ارتفعت منطقة الشرق الأوسط ضمن الرؤية الإستراتيجية الأميركية إلى مصاف الأولويات، مثل أوروبا الغربية وجنوب شرق آسيا، منذ منتصف السبعينيات، وكنتيجة للحظر النفطي العربي في أعقاب حرب تشرين، ثم أصبحت الأولوية المطلقة بعد انهيار الإتحاد السوفيتي.

كان لا بد من أن تولد الهجمة الإمبريالية مقاومة شاملة على كافة الصعد من شعوب المنطقة وبعض دولها. فوصمت أميركا هذه المقاومات بالإرهاب الإسلامي الذي "يجب قتاله على عدة مستويات: بالسلاح، بالمخابرات، بالدبلوماسية، بالتجارة، بالأفكار، بالسياسة، بالثقافة، وبإرادة سياسية، جميعها في الوقت نفسه"، كما يقول مركز دراسات واشنطن السابق ذكره في تقرير فريق الدراسات للرئاسة(2). ويقول التقرير ذاته أن الهم الأميركي يجب أن يتركز على منطقة الخليج الذي ينتج أكثر من ربع إنتاج العالم من النفط.

حرب الخليج اسباب وتداعيات

وجدت القيادة العراقية نفسها في أزمة مالية عنيفة بعد الانتهاء من حرب الخليج الأولى. فالخزينة خاوية والاقتصاد محطم والغرب أصبح يحجم عن تقديم المزيد من القروض والدائنون يطالبون بدفع الديون المستحقة والعوائد النفطية هزيلة وإعادة التسلح تحتاج إلى أموال وإعادة البناء واستئناف عملية التنمية تحتاج إلى المزيد من الأموال والنمو الاقتصادي أصبح سالباً والناتج المحلي الإجمالي مستمر بالتدهور. وفوق كل هذا وذاك، هناك ورطة الديون الخارجية، فهي لن تذهب بين عشية وضحاها وإنما تحتاج لسدادها سنوات من التخطيط العقلاني والإخلاص بالعمل والكثير من التضحية ووقف الإنفاق على عسكرة البلاد والتوجه بتلك الأموال من أجل الاستثمار لتنمية الاقتصاد. ويبدو أن تلك الحقائق لم ترق لصدام، وربما لم يفهمها، فهو يريد الاستمرار بعسكرة البلاد، والصرف الجنوني على الأمن والمخابرات وشراء الذمم بالداخل والخارج، وإقامة المهرجانات. وإلى جانب ذلك يريد أيضاً إطفاء الديون الخارجية والإنفاق على التنمية والتوسع في الواردات. ويبقى على دول أخرى معينة أن تدفع فاتورة الحساب وهكذا تقرر غزو الكويت، وهكذا أرادها صدام. أما الخطب والتهديدات والرسائل وكيل الاتهامات، فقد أريد منها تصعيد الأزمة وتحضير الأجواء للغزو العراقي المبيت، ولم تلتفت القيادة العراقية بعد ذلك إلى اجتماع الأوبك الوزاري والقرارات الإيجابية التي اتخذت والتحسن العام بالأسعار.

مصيدة الديون مصيدة التهور

لقد أدركت الإدارة الأمريكية مبكراً أن صدام قد وقع في أسر الخراب الاقتصادي العراقي وأنه، بطبيعته، لا بد أن يفعل أي شيء وبأي ثمن للإفلات من ذلك الأسر، وأن نذر الرسائل والخطب تشير إلى أنه قد يختار أيسر الطرق وأسهلها، وهو التوجه نحو الكويت تيسر للولايات المتحدة أن تتركه مندفعاً بذلك الاتجاه فإنها ستضرب عصفورين بحجر واحد.

فالقيادة العراقية خرجت من حرب الخليج الأولى بقوة عسكرية كبيرة نسبياً وبمعنوية عالية. واتجهت بعد ذلك بعزيمة قوية نحو إعادة التسلح وبناء صناعة عسكرية وطنية متطورة.

والأخطر من ذلك كله اتجهت القيادة بحزم نحو إقامة مختبرات البحوث والتطوير وبناء المنشآت الصناعية لإنتاج أسلحة الدمار الشامل. كل ذلك من أجل بناء قوة عسكرية ضاربة بالشرق الأوسط. فهل يروق للولايات المتحدة الأمريكية أن ترى دولة، كالعراق، واقعة في أخطر منطقة استراتيجية، تملك عنصراً بشرياً كبيراً، مدججة بالسلاح الفتاك من أخمص القدمين لقمة الرأس، تقودها طغمة متهورة، على رأسها دكتاتور بطموحات شخصية لا حدود لها، يهدد أمن الإمدادات النفطية ويزعزع استقرار الدول الخليجية ويتحكم بثرواتها؟ لقد انتهت مهمة الجيش العراقي وانتفت الحاجة إلى قوة عسكرية عراقية قوية باحتواء ثورة إيران الإسلامية وتحجيمها وإطفاء لهيبها، وبعد ذلك يصبح من الأنسب تحطيم قوة العراق العسكرية والقضاء التام على نفوذ العراق بالمنطقة وإرجاعه إلى مكانه المطلوب له في لعبة الأمم. هذا هو العصفور الأول.

أما العصفور الثاني فإنّ انقضاض العراق على الكويت، وهو عمل مجنون لا سابقة له بين دول الجامعة العربية، سيقضي على التضامن العربي ويشتت الأمة العربية ويضعفها، بل سيحطم قواها، وبالتالي سيعبد الطريق أمام تسوية عربية - إسرائيلية تحت شروط قد لا تكون في صالح الشعب الفلسطيني ولا في صالح الأمة العربية. وتماشياً مع هذا الطريق، ليس مستبعداً أن تكون الإدارة الأمريكية، التي أحجمت عن ردع صدام بالوقت المناسب وهي عالمة بما يعمل، قد قامت بإرسال إشارات تضليل إلى الرئيس العراقي حول موقف أمريكا تجاه قضية الحدود مع الكويت، وحول رد الفعل الأمريكي المحتمل في حالة قيام العراق بغزو الكويت. ففي مقابلة بين الرئيس العراقي والسفيرة الأمريكية في بغداد أبريل جلاسبي (APRIL GLASPIE) جزت في 23 تموز (يوليو) 1990، قالت السفيرة، من جملة ما قالته (١): «إن الذي لا يتوافر لدينا رأي حوله هو

الخلافات العربية - العربية، ومنها مثلاً خلافكم الحدودي مع الكويت. وأنا خدمت في أواخر الستينات في سفارة أمريكا بالكويت، وكانت التوجيهات لنا في تلك الفترة هي أننا لا ينبغي لنا أن نبدي رأياً حول هذه القضية، ولا علاقة لأمريكا بهذه القضية. وقد وجه جيمس بيكر تقصد وزير الخارجية متحدثنا الرسمي لأن يعيد التأكيد على هذا التوجيه. ونتمنى أن تتمكنوا من حل هذه المشكلة بأي طريقة مناسبة عن

تضليل أمريكي أم غفلة عراقية ؟

قفل الوفد العراقي والكويتي كل راجع إلى بلده، فقد فشل الاجتماع بينهما ولم يتوصلا إلى أي تفاهم معقول، وتجنب التوصل إلى حلول جذرية. وفي ذلك الوقت كان الجيش العراقي متخذاً أهبة الاستعداد قرب الحدود الكويتية، وفي فجر يوم 2/8/1990 غلب منطق القوة على منطق العقل واجتاح الجيش العراقي الحدود الكويتية، واستفاقت الأمة العربية صبيحة ذلك اليوم لتجد نفسها في وسط كارثة كبرى تمزقها، وقد أحس كاتب هذه السطور عند سماعه بالنبأ أن إسرائيل قد انتصرت، وأن القوى التي تضمر شراً للأمة العربية قد انتصرت لقد ذهب العديد من الساسة والمحللين السياسيين إلى أن الإدارة الأمريكية كانت تخطط لإيقاع العراق بتلك الورطة. ذكرت جريدة نيويورك ديلي نيوز الأمريكية في 1990/9/29 على هذا الأمر بقولها: «إن موظفي وزارة نيويورك ديلي نيوز(الخارجية [الأمريكية. .. قادوا صدام حسين ليعتقد بأنه سيتمكن من الخلاص بعد اغتصاب الكويت... إن بوش وشركاءه لم يعطوا لصدام أي سبب يحمله على المعاناة بخلاف ذلك (0)». وعلق وزير الخارجية الفرنسي الأسبق كلود شيسو (كلود شيسون) على هذا

أم المعارك

لقد تصور أغلب الناس، وتصورنا معهم، أن حرب العراق مع إيران الطويلة والمريرة قد علمت القيادة العراقية دروساً بليغة، وأن تلك القيادة، بعد خلاصها من حرب الثمان سنوات ستجنح إلى سلم عزيز طال انتظاره تستغل خلاله طاقات العراق وموارده الكبيرة لإعادة البناء. ولكن يبدو أن تصور أغلب الناس، ونحن معهم، كان مغرقاً بالتفاؤل. فالقيادة العراقية، وعلى رأسها صدام حسين، لم تتعلم الدرس البليغ، وسرعان ما أرسلت جيش العراق ليغزو هذه المرة جارة شقيقة. إن استباحة حقوق شعبنا العربي الشقيق في الكويت جريمة كبرى لا يمكن القبول بها والسكوت عنها - ناهيك عن تبريرها من قبل البعض - مهما كانت الأسباب والأعذار. غير أن استباحة حقوق الشعوب ليس غريباً على صدام، فقد استباح حقوق الشعب الإيراني من قبل، وكان يستبيح حقوق الشعب العراقي طيلة استمرار تسلطه على هذا الشعب العريق. إن عملية غزو الكويت واحتلالها ستبقى وصمة عار في جبين صدام وحزبه إلى الأبد. إن الشعب العراقي آنذاك، المستلب الفاقد الرأي والحرية المكبل بالأغلال، لم يرضى ولن يرضى عن تلك الفعلة الشنيعة التي فعلها صدام وأعوانه. وإن الجيش العراقي، بدوره، أصبح لا حول له ولا قوة بعد أن ترأسه جنرال مزيف يمسك بيد من حديد على ماكنة أمنية قاهرة تتلقف الضباط الأحرار الشجعان ليقتلوا أو يُسجنوا كلما هموا بكسر القيود للانقضاض على الجنرال المزيف. ولقد سيق الجيش عنوة وكرهاً لاحتلال دولة شقيقة، وأرغم الجنود العراقيون على المشاركة بمعركة لم يؤمنوا بها أبداً. ولذلك رأينا عشرات الألوف منهم الذين سنحت لهم الفرصة - وهم البواسل الشجعان - قد سلموا أنفسهم أو فروا ، لأن المعركة ليست معركتهم أنها لم تكن أبداً معركة الشعب العراقي الغيور.

وعندما انكسر ما تبقى من جيش صدام وحلت الهزيمة وأصابت النظام صعقة قوية اختل معها، ولو لبرهة، كابوس الإرهاب الدموي، انتفض شعب العراق الأبي ونهض من جنوبه إلى شماله يكسر الأغلال ويحطم الأصنام ويلاحق مجرمي النظام. وكادت الانتفاضة أن تنجح، وكاد الشعب أن يتحرر لولا أن قامت جيوش الاحتلال بالسماح المتعمد لما تبقى من قوات صدام المهزومة أن تفلت من الأسر وتلتحق بقواته الخاصة التي أبقاها في الخلف دفاعا عن حكمه ليستعمل الطاغية مرتزقته من فلول قواته المهزومة لذبح الشعب الأعزل، عشرات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال، ودك المدن الثائرة، مستعملا طائراته السمتية ومدافعه الثقيلة على مرئى ومسمع من القوات الأجنبية المحتلة، وقد بدا الأمر وكأن الشعب العراقي هو المقصود وليس صدام، وكأن المعركة لم تنشب إلا لتدمير مدن الشعب العراقي وقتل أبنائه، وكأن القوات الأجنبية المتحالفة لم تدخل أرض العراق إلا لإخماد انتفاضة الشعب وإرجاع صدام سالماً مسلحاً ليتربع على مؤسسة حكمه الدموي وكأن شيئاً لم يكن وعندما انطفأت شعلة الانتفاضة وأعيدت الأغلال إلى رقاب الشعب العراقي وقف صدام ليعلن بكل وقاحة أمام الشعب المذهول والعالم

خصم من نوع جديد

لا يمكن لأحد أن ينكر أن العراق بغزوه الكويت قد غزى دولة أخرى مستقلة وعضو في الأمم المتحدة، وبذلك خرق القانون الدولي خرقاً فاضحاً. وكان لا مناص للمجتمع الدولي، ممثلاً بالأمم المتحدة، إلا اتخاذ الإجراءات اللازمة، بموجب القانون الدولي، لإكراه العراق، بالقوة إن تطلب الأمر على الانسحاب من الكويت ورفع الحيف الذي أصاب الكويت من جراء ذلك الاحتلال.

وأصبح العراق، بانتهاكه لميثاق الأمم المتحدة وخرقه للقانون الدولي، خصماً مباشراً للأمم المتحدة. ذلك من الناحية النظرية، أما من الناحية العملية، فقد أصبح العراق خصماً مباشراً للولايات المتحدة الأمريكية التي لها، كما ذكرنا سابقاً، مصالح حيوية جداً في المنطقة، وربما كان لها نوايا معينة وخططاً مرسومة تجاه العراق. ونظراً لكون الولايات المتحدة هي القوة الأعظم المتبقية في العالم ولها هيمنتها المعروفة على الأمم المتحدة، فقد غدت هذه المنظمة العالمية تعمل بين ليلة وضحاها، كخلية نحل تصدر القرار تلو القرار.

فعندما غزى العراق إيران في 22 أيلول (سبتمبر) 1980، وهو أيضاً خرق فاضح للقانون الدولي، لم تتحرك الأمم المتحدة في بادئ الأمر وكأن الأمر لم يعنيها، ولم يصدر أي قرار من مجلس الأمن إلا بعد مضي عدة أيام على الغزو. ففي 28 أيلول صدر قرار من مجلس الأمن برقم 479 يدعو إلى إيقاف المعارك ويدعو إلى الوساطة بين الطرفين. ولكن ذلك القرار لم يأمر العراق بالتخلي عن الأراضي الإيرانية التي احتلها، ولم يأمره بالانسحاب إلى الحدود الدولية. ولم يطالب مجلس الأمن الطرفين المتحاربين سحب كامل قواتهما إلى الحدود الدولية المعترف بها إلا بعد مرور سبع سنوات تقريباً على بدئ الحرب وذلك بموجب القرار المرقم 598 20/07/1987

معركة غير متكافئة ودمار لا مبرر له

كان بالإمكان الاكتفاء بطرد الجيش العراقي من الكويت وإزالة آثار العدوان عنها، وإتلاف خزين العراق من أسلحة الدمار الشامل، وتفكيك ماكنة العراق الحربية وشل قدرته على العدوان. وإذا كانت الخطة الأمريكية في البداية تقتصر على ما ذكرناه من أهداف، فإنها اتسعت بعد ذلك وشملت تدمير البنية التحتية وشل الاقتصاد العراقي.

لقد أصبح العراق، بعد انتهاء مهلة القرار 678، في مواجهة أعظم الدول قوة وأكثرها تقدماً من الناحية التكنولوجية أمريكا وبريطانيا وفرنسا). وتضافرت على العراق، في ذلك الوقت، أكبر قوة جوية متحالفة منذ الحرب العالمية الثانية، استخدمت آخر المبتكرات من الأسلحة وألقت على العراق آلاف الأطنان من المتفجرات خلال 43 يوماً من القصف الجوي

أهداف خفية

لقد كانت الحملة الجوية في بدايتها - وكما صورتها الإدارة الأمريكية أنذاك - موجهة فقط ضد القوات المسلحة العراقية وخطوط إمداداتها ومراكز قياداتها. غير أن هذه الحملة تعدت أهدافها المعلنة وتوجهت نحو العمق العراقي لتقضي على البنية التحتية العراقية، وتستمر في أعمال التدمير حتى في مراحل متأخرة من الحرب، وحتى بعد أن شلت فاعلية القوات المسلحة العراقية تماماً. ولقد تبين أن هناك أهداف خفية كان يراد تحقيقها من شمولية الدمار الذي أصاب المجتمع العراقي. إن من بين الأهداف التي كانت وراء ذلك العمل هي اكتساب النفوذ وإحكام السيطرة على العراق بعد انتهاء الحرب من خلال جعله أسير الحاجة الملحة للأموال والخبرات

معاقبة المجني عليه

لقد أعلنت الإدارة الأمريكية آنذاك أن الصراع الذي يجري ليس ضد الشعب العراقي وإنما ضد صدام، وأنها تبغي من الحرب إيقاع العقوبة به وبزمرته. غير أن الذي جرى هو عكس ذلك تماماً. فالحرب دمرت ممتلكات الشعب العراقي وعرضته إلى القتل والجوع والمرض، ولم تطل صدام وزمرته بأي أذى. وعندما انتهى الشعب العراقي واستجاب لنداء الرئيس الأمريكي جورج بوش (GEORGE BUSH) وقام بانتفاضة باسلة من الجنوب إلى الشمال كادت تفتك بصدام ونظامه،

سمح جيش الاحتلال الأمريكي لقوات الحرس الجمهوري المكرسة ليس للدفاع عن الوطن، ولكن لقمع الشعب وقهره، لكي تضرب الشعب المنتفض وتزرع فيه الموت والدمار. وأفلت صدام مرة أخرى من القصاص العادل الذي كان سيوقع به، ووقع الشعب العراقي المظلوم، بدلاً من ذلك، ضحية بين سندان القصف الجوي والحصار الاقتصادي من ناحية، ومطرقة صدام المتوحشة التي لا ترحم من ناحية أخرى.